

# كُونُزْنَا الطَّبِيعِيَّةِ

## فِي حَاجَةِ إِلَى الاسْتِغْلَالِ الْمُنَظَّمِ

لحضرة صاحب المعالي عبد الحليم أبوسمره باشا  
وزير الشؤون الاجتماعية

كما تحدثنا عن المقرر المدقع الذي نصّبه أمة وأفرد ، والذي هو حلة اللحل في كل أمر ضنا  
الاجتماعية ، اتجهت أنظارنا إلى الصناعة ، وصفا الأمان والآمال من خيوطها الذهبية .

ونحن محقون في هذا إلى أمد بعيد ، فثروتنا الزراعية محدودة ، وما ينتظر استصلاحها من  
الأراضي محدود كذلك . وقد ورد في تقرير لمسيو "مينوست" أن الثروة الزراعية الحالية لا تكفي  
لإعالة اثني عشر مليوناً فقط من مجموع السكان البالغ عددهم نحو ستة عشر مليوناً .

وعندئذ يتحتم منذ اليوم — بصرف النظر عن الزيادة العاجلة المتوقعة في عدد السكان —  
أن نوحّد موارد جديدة للحياة تكفل العيش لأربعة ملايين نسمة من غير طريق الزراعة .  
وهذا ما يجعل الاتجاه إلى الصناعة مسألة ضرورة لا مسألة اختيار .

على أن للصناعة مقومات لا بد منها ، وهي المواد الخام والقوة المحركة ، وكلتا هاتين المقومات  
في مصر . وطالما سمعنا أن مصر لا تستطيع أن تكون بلداً صناعياً لعدم توافر الفحم والحديد  
بها ، وكانت هذه عبارة أو حيلة لصرفنا عن الحياة الصناعية .

إن مصر في الحقيقة غنية بالفحم ، أعني الفحم الأبيض ، الذي تعتمد عليه معظم البلدان  
الصناعية الآن ، وهو القوة الكهرقائية الناشئة من مساقط المياه ، وهي عندنا متوافرة في كل  
مكان ، لا في نهر أسوان وحده ، ولكن في قاطر سيوط ونجع حمادى وقاطر مجد على وكل  
مساقط المياه .

وقد شهدت في فرنسا وسويسرا هذه القوة عند كل مسقط ماء مهما كان صغيراً  
تدارها بعض المصانع والآلات ، وتكون بمثابة الشريان الكبير أو الصغير بيد الشعب بالقوة  
المحركية الرخيصة ولا يصعب علينا في مصر أن نستخدم هذه القوى الصناعية الرخيصة التكاليف  
فتنتشر المصانع الكبيرة والصغيرة في أنحاء البلاد ، وتنتج كل جهة ما تنوافر فيها مواد  
الخامة من المصنوعات .

وأما الحديد فقد أصبح وجوده بكثرة في مصر وعلى أعماق قريبة بل على سطح الأرض  
في بعض الجهات ، وهو الشرط الثاني لقيام الصناعات .

وقير الحديد بوجد الخامات الباتية والمعدنية الأخرى كنتاجم القصدير المكشوفة حديثا  
مما يجعل قيام الصناعة متمسرا بعد وضع برنامج إنشائي يرتكز على النهضة الصناعية .

ويجيب على أن الطبيعة عاملت مصر بسخاء نادر فوهبتها موارد كثيرة متنوعة لا تزال  
حتى الآن بكرأ أوفى بدءا استغلالها ، فطبيعة مصر بشممها ونيلها وتاريخها وآثارها منع  
من مناج ثروتها التي لم تحسن الانتفاع بها .

وإذا كان بلد صغير كسويسره يرجع من السياحة نحو ٤٠٠ مليون فرنك سويسرى سنويا ،  
فمصر أولى لأن لها من آثارها الخلابة وتاريخها الخافل مزايا لا تتمتع بها سويسره . وإذا كانت  
الطبيعة هناك جميلة بما فيها من المناظر الخلابة فان طبيعة مصر بجمالها الذى قد لا نلتفت نحن  
إليه لطول الإقامة ، بينما يفتن به الأجانب في كل الاثنان .

غير أن للسياحة تسهيلات جذابة أهمناها فحسنا ملايين الجنيهات بسبب قلة السائحين  
نسبيا ، فن الواجب أن تنتشر الفنادق المريحة المتوسطة التكاليف والفنادق الفخمة كذلك  
بمحاور الآثار وأن يكثر عدد المتاحف وتوزع على المناطق الأثرية فلا تكون القاهرة والأقصر  
وحدهما محط السياح .

وكذلك ينبغي تمهيد الطرق الزراعية والنيلية للانتقالات المريحة بالسيارات والبواخر  
يمكن السائحين من رؤية المشاهد الجميلة في البلاد المصرية على طول الطريق ، الأمر الذى  
لا يتوافر في السفر بالقطار .

والنيل الجميل . . . لقد كان ينبغي من زمن بعيد أن يقدو شاطئاه "كورنيشا" بديها تقام  
به "الكازينات" والفنادق والمباني الجميلة ، ويصبح منظرا من المناظر التي تقصد لذاتها للترمة  
والاستمتاع .

وحين يتم هذا المورد لمصر يصبح منبعا من منابع الثروة اعدد كبير من السكان كما هو  
الحال في سويسره الآن وفي غيرها من بلاد الاصطياف والامستشفاء ، وفي هذا المجال نذكر  
مدينة حلوان ومياها الكبريتية والمعدنية وجوها الذى لا نظير له . .

ونحن نستطيع بعد هذا أن نجعل الزراعة أساس اقتصادنا القومى ، ولكن على شرط  
أن نبتكر ونجدد في انتاجنا الزراعى ، وأن ننتفع بالثقافات المصرية عن حافة الانتاج  
العالمى والاستهلاك في شتى الفروع .

فنحن مهددون بكارثة قومية لا شك فيها إذا ظل القطن أساس زراعتنا ، لا لأن أهما  
أخرى كثيرة تنافسنا في القطن فحسب ، بل لأن الكيمياء الحديثة تحارب النصف كله بالمواد  
الصناعية التي تحل محل القطن وتمتاز عليه بالرخص الشديد وربما بالجودة في صفاته الصناعية

والذى يتتبع تاريخ الصراع بين الخامات الطبيعية والخامات الصناعية ، يحدد الثانية تسير في طريق التفوق من الوجهة التجارية ، لأنها في الغالب أرخص ويستطاع انتاجها بكميات وفيرة ، والتعديل فيها بحيث توافق المطالب الصناعية أسهل من التعديل في المواد الطبيعية . فلا شك في أن القطن سيهزم في المعركة أمام المواد الصناعية البديلة ، وقد لا يزيد مدى المعركة بينهما عن نصف قرن من الزمان .

وقد يخطر لنا أن نلتجئ إلى إنتاج القمح ، لأنه مادة غذائية أساسية في العالم ، والمنافسة الصناعية له لم تصبح جدية حتى الآن ، ولكن ينبغي أن نلتفت إلى أن منافسة القمح الأسترالى لقمحنا ومنافسة القمح الروسى كذلك لا تجعل لنا أملا في التغلب ، فالقمح الأسترالى بعد نفقات الشحن ورسوم التأمين والضريبة الجمركية يصل إلينا أرخص من قمحنا ، لأن نفقات إستجده هناك أقل بكثير منها عندنا ، وكذلك الحال في حقول أوكرانيا الواسعة ، مما يجعل أملنا في الحصول على النقد الأجنبى عن طريق تصدير القمح أملا ضعيفا لا يؤم عليه اقتصاد قومى أصيل ، وقصارى ما نطمح إليه من هذه الوجهة هو توفير الغذاء العام وعدم الاستيراد .

والنظر الصحيح خليق بأن يهديا إلى حاصلات لا ينافسنا فيها منافس أو تقوم أمامها منافسة محدودة يمكن التغلب عليها . وتلك هى حاصلات القواكه والخضراوات على اختلافها والمصنوعات الزراعية وما يتعلق بها إكترية الحيوان والحصول على المنتجات الحيوانية الكثيرة كالصوف والبيض واللحوم والألبان الطازجة والمجففة وما إليها كما صنعت بلاد كثيرة قربها ألبان فلسطين في إنتاج الفاكهة وفي مقدمتها هولندا والمانعرك في إنتاج الحاصلات الزراعية والحيوانية .

فالتربة المصرية والمناخ المصرى يهيئان لنا فرصا لا تنح لكثير من بلدان أوروبا ، إذ يمكننا زراعة الخضراوات على مدار السنة ، وزراعة القواكه المختلفة في مساحات واسعة في الحالة الطبيعية بدون حاجة إلى وسائل صناعية كما تضطر بعض البلاد الباردة أن تحيط مزارعها بأسقف زجاجية أو تمد فيها أنابيب الماء الساخن أو تسخين بالكهرباء !

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تساعدنا تربة المصرية ومناخها المعتدل الحار على زراعة المراعى والغابات والنباتات الطبية المختلفة ، فننشأ على أساسها صناعات كثيرة . وكذلك تساعد الشواطئ الممتدة على جانبي المملكة في إنشاء صناعات الأسماك وهى صناعات شتى ليس أهمها لحم السمك الطازج أو المحفوظ .

على أن هناك ناحية لا نقل عن الرضاء الاقتصادية المنتظر من وراء هذا الاتجاه . ذلك أن أشد ما نشكو منه في مصر هو سوء التغذية العامة ، مما كان له أسوأ الأثر في سوء الحالة الصحية وفي انتشار الأمراض وضعف المقاومة .

والالتجاء إلى زراعة الفواكه والخضراوات والصناعات الزراعية والحيوانية في داخل البلاد سيحل هذه المشكلة أو يسر حلها بما يوفره من المواد الغذائية المفيدة، وبالرخص الذي يتبع توافرها بحيث تصبح في متناول كثير من الطبقات المحرومة منها الآن. والفاكهة على الخصوص غذاء غنى بالأملاح والفيتامينات اللتين تعنى بهما التغذية الصحية عناية خاصة في الأيام الأخيرة.

وهذه المناسبة يخطر على البال اقتراح أرجو أن يحده الاختصاصيون عمليا سهل التنفيذ: ذلك هو زرع جوانب الترع الممتدة في البلاد وجوانب الشوارع والمتنزهات العامة بأشجار الفاكهة بدلا من أشجار الزينة وكذلك جلب سلالات جيدة من شجر الخيل.

هي اعتقدى أن هذا المشروع لو نفذ يوفر للبلاد ملايين من أشجار الفاكهة تنبأح للجمهور الفقير الذي لا يستطيع الحصول على الفواكه الضرورية، وتكون ذات أثر قوى في تحسين الغذاء وبالتالي تحسين الصحة العامة من أهون سبل.

وحين يكون نصيب كل عشرة من الفقراء في البلاد شجرة فاكهة مجانية، ينتفى ما يتوقعه البعض من التنازع بين الجمهور على ثمار هذه الأشجار ومرقها قبل نضوجها، وبخاصة حين يعلم الجمهور أن ثمارها له حين تنضج.

وهو على كل حال اقتراح يمكن التفار فيه بما استطاع.

وأعود إلى الموضوع الأصيل فأذكر أن أهم عقبة تعترض تنفيذه هي أن صغار الزراع لا يستطيعون زراعة الفواكه لسببين:

(الأول) أن هذه الزراعة تحتاج إلى نفقات أكبر مما تحتاج إليه زراعة القطن أو الحبوب — وإن كانت تفل نحو ثلاثة أضعاف ما يظله القطن أو القمح مثلا — مما يجعل صغار الملاك عاجزين عن تدبير المال اللازم.

(والثاني) أن زراعة الفاكهة تفتضى تعطيل الأرض بضع سنوات حتى تثمر، والفلاح للصغير في حاجة إلى الإراد السنوى لسداد لأموال الأميرية ولحياته الخاصة.

ولكن تذليلها سهل بعد انتشار جمعيات التعاون.

وفي اعتقادى أن العالم مقبل على استهلاك الفواكه والخضراوات بأكثر مما كان يستهلكها حتى اليوم بسبب انتشار ثقافات الغذاء الصحية وكلها تحض على الإكثار منها لما فيها من الفيتامينات والأملاح. فتحن في من ركود هذا المحصول إلى أجل طويل ما

عبد الجليل أبو سمرة